

جامعة النجاح الوطنية/ كلية الشريعة

مؤتمر الصيرفة الإسلامية في فلسطين / بين الواقع والمأمول

الخميس 26-4-2018م

الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية

بين الواقع والطموح

إعداد

معتصم محمود نعمان إسكافي

مدقق شرعي/البنك الإسلامي العربي

باحث متخصص في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

2018م-1439هـ

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى استعراض الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في فلسطين، من حيث واقعها، ومعيقاتها، وآلية تفعيلها، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الواقع، ومن ثم تحليل الواقع ووضع رؤية للتطوير كما ينبغي أن تكون عليها الرقابة الشرعية، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج كانت أبرزها أن الرقابة الشرعية في فلسطين لها عدة أشكال، فبعض البنوك جعلتها دائرة مستقلة، وبعض البنوك اعتبرتها وحدة، وتبين أيضاً أن الرقابة الشرعية في فلسطين تعاني من عدم الاستقلال المالي والإداري، فالأصل في الرقابة الشرعية أن تتبع للهيئة فنياً وإدارياً، والهيئة تتبع للجمعية العمومية مباشرة بخط متواصل، وذلك لتتمكن الرقابة الشرعية القيام بواجبها بكل موضوعية وحيادية وشفافية، وأيضاً توصل الباحث إلى أن الرقابة الشرعية في فلسطين تعاني من نقص وقلة الكوادر البشرية المؤهلة مهنيًا وشرعياً، فالأصل وجود طاقم بشري مؤهل عملياً وشرعياً قادر على القيام بوظيفة التدقيق والرقابة الشرعية، وأخيراً توصل الباحث إلى ضرورة تقنين الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية من قبل السلطات العليا السيادية الإشرافية.

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم
يا إحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فيسرنا أن نشارك في هذا المؤتمر العلمي بهذا البحث المتواضع " الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية
ال فلسطينية بين الواقع والطموح " ونشكر القائمين على تنظيم هذا المؤتمر متمنين لهم دوام التوفيق والسداد.

والمصارف الإسلامية ظاهرة حديثة معاصرة، تؤكد مرونة الشرع الإسلامي في حيوية ومرونة استجابته
لمستجدات ونوازل العصر الحديث، ومن ذلك نبعت ونمت وتأسست الصيرفة الإسلامية على الإلتزام بأحكام
الشرعية الإسلامية في جميع معاملات البنك الداخلية والخارجية، وهذا الإلتزام القولي وحده لا يكفي بل لا بد
من تطبيقه عملياً، وللتحقق من ذلك لا بد من وجود جهاز للرقابة والمراجعة للوقوف على التطبيق العملي بدء
من الرقابة السابقة والمصاحبة واللاحقة، وهكذا نشأت الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لتكون صمام
الأمان العملي للتأكد من الإلتزام الشرعي للمصرف الإسلامي في كافة معاملاته.

وبعد مرور عقدين على نشأة المصارف الإسلامية الفلسطينية أصبح من الضروري الوقوف على تجربة
الرقابة الشرعية في فلسطين والنظر في واقعها وأهميتها ومعيقاتها وسبل تفعيلها، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث
المنهج الوصفي التحليلي، و لذلك جاء هذا البحث ليستعرض ويستشرف الواقع والمأمول للرقابة الشرعية كما
ينبغي أن تكون، وعليه يتناول هذا البحث المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى الرقابة الشرعية وواقعها، وفيه المطالب التالي:

المطلب الأول : ماهية الرقابة الشرعية.

المطلب الثاني: واقع الرقابة الشرعية في فلسطين.

المبحث الثاني: معوقات الرقابة الشرعية وسبل تفعيلها، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: تحديات ومعوقات الرقابة.

المطلب الثاني: آليات تفعيل الرقابة الشرعية في فلسطين.

المطلب الثالث: الرقابة الشرعية في فلسطين كما ينبغي أن تكون.

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول: مدخل إلى الرقابة الشرعية وواقعها

المطلب الأول : ماهية الرقابة الشرعية

الفرع الأول: هيئة الرقابة الشرعية:

عرفها معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: رقم(1) "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقهاء المعاملات" ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتكون فتاها وقراراتها ملزم للمؤسسة"¹.

وجاء في دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين بند الرابع عشر بعنوان: "متطلبات حوكمة المصارف الإسلامية"، ما يفهم منه تعريف هيئة الرقابة الشرعية ونص على: "يجب على المصارف الإسلامية تعيين هيئة رقابة شرعية على أن لا يقل عدد أفرادها عن ثلاثة أشخاص مختصين بفقهاء المعاملات ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية ولها أن تستعين بمختصين في أي مجال من مجالات العمل المصرفي الإسلامي، وتكون قراراتها ملزمة في جميع أعمال المصرف، وتتولى هيئة الرقابة الشرعية مسؤولية التأكد من كون جميع أعمال المصرف ونشاطاته متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها قبل مباشرة المصرف بالقيام بهذه النشاطات والأعمال وخلال تنفيذها ولدى الانتهاء منها"².

مما سبق نستنتج عدة معالم لهيئة الرقابة الشرعية، من أبرزها ما يلي:

1- يتولى أعمال هيئة الرقابة الشرعية مجموعة من المتخصصين والخبراء بفقهاء المعاملات المالية الإسلامية، وخاصة المؤسسات المالية الإسلامية.

2- أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يتمتعون بالاستقلال والحياد وتعتبر قراراتها ملزمة وناذرة.

¹ انظر: معيار الضبط رقم(1)، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2005م، معتمد 1997م، البحرين، ص5.

² انظر: دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، بند الرابع عشر، الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، 2017م، ص71.

3- تتمثل عملية هيئة الرقابة الشرعية في متابعة كافة الأعمال والسلوكيات للأفراد ثم فحصها ومراجعتها لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وبيان الأخطاء والمخالفات وتقييمها والتوصيات اللازمة للعلاج.

4- اعتماد صيغ العقود اللازمة لأعمال وأنشطة المصرف والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات والقوائم المالية.

5- تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام المصرف بالشريعة وتقديم التقارير الرقابية الشرعية الدورية للمجلس والتقرير الرقابي الشرعي نصف السنوي والسنوي للجمعية العمومية ونشر تقريرها.

الفرع الثاني: الرقابة الشرعية:

جاء في متطلبات حوكمة المصارف الإسلامية: " تعتبر الرقابة الشرعية الداخلية جزء لا يتجزء من أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف ويجب أن تتم من خلال قسم مستقل/إدارة مستقلة حسب حجم المصرف تكون تبعيتها الهيكلية فنياً لهيئة الرقابة الشرعية، ويجب على المصرف منح جهاز الرقابة الشرعية الداخلية الصلاحيات اللازمة وغير المقيدة للوصول إلى كافة المعلومات والمستويات الإدارية اللازمة للقيام بمهامها"³.

ويجب أن يعلم أن الرقابة الشرعية الداخلية يجب أن تتبع للهيئة فهي ترفع تقريرها للهيئة حول مدى التزام الإدارة بالقرارات والفتاوى الصادرة عنها، فهي تساعد الإدارة في الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وترفع بذلك تقريرها للهيئة لتكوين الرأي حول ذلك⁴.

الفرع الثالث: التدقيق الشرعي:

وبصفة عامة يفرق أهل الفن في علوم الإدارة والمحاسبة والتدقيق بين مفهومي الرقابة والتدقيق، على أساس أن الرقابة مفهوم أعم من التدقيق بحيث تشمل الرقابة التدقيق وليس العكس، والرقابة أياً كان نوعها فهي مستمرة

³ المرجع السابق، ص75. انظر: شويح، احمد، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الحادي عشر، دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة، غزة، 2003م.

⁴ انظر: الميس، خليل، المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة العشرون، دون سنة .

مصاحبة للتنفيذ، وسابقة عليه، ولاحقة له، وبهذا المعنى تعد نظاماً، ويتم تصميم هذا النظام بهدف تشجيع النتائج الإيجابية والمنع من النتائج غير المرغوبة واكتشاف الأخطاء ومعالجتها⁵.

أما التدقيق فهو : وحدة إدارية أو فريق من العاملين المعنيين بالتحقق من فاعلية نظام الرقابة في تحقيق أهدافه، وذلك من خلال الفحص اللاحق، فهو الأداة التي يعتمد عليها المعنيون بنظام الرقابة في إجراء الفحص⁶.

من أهم مهام وصلاحيات الرقابة والتدقيق الشرعي:

1-فحص وتقييم كفاية وفعالية مدى التزام المصرف بالفتوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

2-التحقق من التزام إدارة المصرف بالفتوى الصادرة عن هيئة الفتوى في كافة الأعمال اليومية.

3-تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب لكافة موظفي البنك فيما يتعلق بالأحكام الشرعية والفتاوى ذات العلاقة.

4-تحديث دليل الرقابة الشرعية كل خمس سنوات على الأقل.

5-إعداد خطة خاصة بالرقابة الشرعية الداخلية يوضح فيها الجدول الزمني للرقابة الشرعية على الفروع والمكاتب.

⁵ مشعل ، عبد الباري، الرقابة الشرعية للمصرف المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الإمارات، كلية الشريعة، 2005م، ص7.

⁶ مرجع سابق، ص8.

المطلب الثاني: واقع الرقابة الشرعية في فلسطين.

يستعرض هذا المطلب واقع الرقابة الشرعية في فلسطين من جوانب محددة وهي كالآتي⁷:

الوضع التنظيمي:

عند النظر إلى البنوك الإسلامية الثلاثة في فلسطين نجد أن الرقابة الشرعية لها عدة أشكال من حيث الوضع التنظيمي والاعتراف بها وهي:

1-دائرة .

2-وحدة/ أو قسم .

فبعض البنوك الإسلامية في فلسطين جعلتها دائرة مستقلة كباقي الدوائر وخصصت لها كادر بشري كافي، وخصصت لها ميزانية كافية للقيام بعملها وأداء واجبها الرقابي، وبعض البنوك الإسلامية جعلتها وحدة صغيرة دون اعتمادها كدائرة، وإذا أردنا المثالية للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية لا بد من اعتبار الرقابة الشرعية دائرة مستقلة تماماً، وليس وحدة أو قسم، ويجب أن يعكس ذلك على الهيكل التنظيمي في التقرير السنوي بحيث يكون خط متواصل تابع للهيئة.

استقلالية الرقابة الشرعية:

في الواقع العملي للبنوك الإسلامية نجد أن دائرة/وحدة الرقابة الشرعية فنياً تتبع لهيئة الرقابة الشرعية، أما إدارياً من حيث الرواتب والتعيين والعزل... الخ تتبع للإدارة التنفيذية، وهذا وضع غير مثالي لعمل الرقابة الشرعية، ولا يحقق الموضوعية والحياد والنزاهة والاستقلالية في عمل المراقب والمدقق الشرعي، فكيف للمدقق

⁷ للمزيد انظر: ارشيد، محمود، الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الإسلامية الفلسطينية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2012م.

الشرعي في تدقيقه وعمله سيحصل على الراحة والطمأنينة وهو يدقق ويراقب على أعمال من سيعطيه الراتب!
وكيف سييدي رأيه للهيئة بخصوص التزام الإدارة التنفيذية في تطبيق قرارات والفتاوى الصادرة عنها!

نقص الكوادر البشرية:

تعاني الرقابة الشرعية في فلسطين من نقص وقلة الكوادر البشرية المؤهلة شرعياً ومهنياً، وإن وجد عدد كافي من المدققين والمراقبين الشرعيين فيكونوا بين أمرين: 1- إمام شرعي، أو 2- إمام مصرفي أو قانوني، فالأصل في المراقب والمدقق الشرعي أن يجمع بين العلم الشرعي والعلم المالي الإداري، أي أن يكون لديه إلمام في الجوانب المهنية والشرعية، ليستطيع أن يقوم بوظيفة الرقابة والتدقيق بالشكل الصحيح المطلوب.

تضارب الفتوى والقرارات بين الهيئات في البنوك:

تقع الرقابة الشرعية في اضطراب و حرج وضيق أمام الجمهور و أمام الإدارة التنفيذية أو أمام أي جهات أخرى، عند وجود فتاوى في بعض البنوك الإسلامية تجيز بعض العقود والمعاملات أو المسائل المعاصرة المختلف فيها، في حين تمنعها ولا تجيزها بعض الهيئات في البنوك الأخرى، فهذا التضارب في الفتاوى في نفس البلد وأغلب الأحيان في نفس فروع العقد فهذا يضعف موقف الرقابة الشرعية أمام الجمهور أو أمام الإدارة ، وقد يفقد الثقة في عمل هيئة الرقابة الشرعية، ويخلق حالة من الإضطراب بين الهيئات والرأي العام، والمطلوب هو توحيد المرجعية وتوحيد الفتاوى والقرارات بين البنوك الإسلامية خاصة في مجال إجراءات العقد الواحد مثل المرابحة والإجارة والاستصناع والكفالات، واعتماد العقود النمطية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين⁸، ويجب على الهيئات الشرعية الثلاثة عقد جلسات حوارية نقاشية دورية تعمل على تقريب الفتاوى بين البنوك الثلاثة خاصة في المسائل المتقاربة في آلية وإجراء العمل الواحد ما أمكن ذلك، مع الملاحظة أن اختلاف علماء الأمة فيه رحمة فهذا طبيعي ولكن في الواقع التطبيقي قد يصبح غير طبيعي خاصة إذا أدى إلى خلق اضطراب وبلبلة وتشويش على تطوير صناعة التمويل الإسلامي، فعندئذ لابد من تدخل السلطات العليا (الرقابة الشرعية العليا) لضبط وتنظيم العمل المصرفي الإسلامي داخل البلد الواحد.

⁸ مشعل، عبد الباري، توحيد المرجعية الشرعية للمالية الإسلامية على المستوى الدولي، مؤتمر أيوفي البنك الدولي

في نسخته الثانية عشر، البحرين، 2017م.

المبحث الثاني: معوقات الرقابة الشرعية وسبل تفعيلها

المطلب الأول: تحديات ومعوقات الرقابة

الفرع الأول: معوقات إدارية:

يتمثل المعيق الإداري مع الجهات ذات العلاقة في طبيعة الهيكل التنظيمي من حيث الإستقلالية مالياً وإدارياً، والمثالية للرقابة الشرعية يحتاج إلى الاستقلالية، والاستقلال هو الوضع التنظيمي الذي يمكن المراجع الشرعي من إبداء رأيه بموضوعية (الحياد الكامل)، وتعني الموضوعية بناء الرأي على المستندات واستبعاد الجانب الشخصي وتعزيز هذه الموضوعية يتطلب استقلالاً مالياً وإدارياً في الوضع التنظيمي لوظيفية المراقب والمدقق الشرعي أياً كان نوعه⁹، ولا يقصد بالاستقلالية أن تستقل عن الهيكل التنظيمي للمؤسسة بل المقصود أن تستقل مالياً وإدارياً عن باقي الوحدات الإدارية داخل المؤسسة وعن الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وذلك منعاً للتداخل وتضارب بين الوظائف، وتكون تبعيتها فنياً وإدارياً من حيث الفصل والتعيين والمكافآت... الخ، لهيئة الرقابة الشرعية، والهيئة تكون تبعيتها للجمعية العمومية للمؤسسة .

الفرع الثاني: معوقات قانونية:

وهي تتمثل باعتراف سلطة النقد بمهنة الرقابة الشرعية، ولحين كتابة هذا البحث لا يوجد قانون سيادي سلطوي يحمي مهنة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين، وقانون المصارف مادة رقم 24 بند 7 تحدث فقط عن إلزامية البنك الإسلامي بتعيين مراقب شرعي مقيم ولم يوضح مهامه وصلاحياته واستقلاليته... الخ، ودليل القواعد (الحوكمة) تحدث عن فقط عن مهام المراقب الشرعي فقط ولم يضع بنود تتعلق في صلاحياته ومسؤوليته وأهدافه واستقلاليته.... الخ كما فصل وبين في التدقيق الداخلي !!! ، ولتحقيق الشفافية والنزاهة والموضوعية لهذه المهنة لا بد من وجود قانون سيادي محدد المعالم والأهداف

⁹ انظر: مشعل ، عبد الباري، سلامة تطبيق قرارات الهيئة الشرعية، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي، جدة، 2008م، ص11

والصلاحيات والمهام والاستقلالية وذلك لحماية مهنة الرقابة والتدقيق الشرعي¹⁰، كما حمى وحفظ مهنة التدقيق الداخلي.

الفرع الثالث: معيق نقص الموارد البشرية:

يعاني القطاع المصرفي الإسلامي في فلسطين من نقص كفاءة الموارد البشرية في الرقابة والتدقيق الشرعي، وهذا بسبب قلة الجامعات والمعاهد التي تخرج طلاب متخصصين في عمل المؤسسات المالية الإسلامية، حتى وإن وجدت جامعات تدرس تخصص المصارف الإسلامية تجد أن التدريس نظرياً إلى حد ما بعيد عن الواقع العملي وهذا ما لاحظناه من خلال إجراء مقابلات مع الخريجين للتوظيف، فهذا الأمر يعيق من تطور مهنة الرقابة والتدقيق الشرعي.

وتعاني دوائر الرقابة الشرعية في فلسطين من قلة التطوير المستمر للمراقبين والمدققين الشرعيين مهنياً وشرعياً من قبل إدارات البنك، فلا تستجيب لمتطلباتهم في حضور الدورات والمؤتمرات الدولية، وأيضاً يعاني موظفي الرقابة الشرعية من حصولهم على راتب لا يتناسب مع طبيعة عملهم ومؤهلاتهم الشرعية وشهاداتهم.

المطلب الثاني: آليات تفعيل الرقابة الشرعية في فلسطين.

الفرع الأول: تفعيل المرجعية الشرعية:

يقصد بالمرجعية rule : القرارات الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة أو المعايير الشرعية المعتمدة على مستوى المؤسسة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة أو من سلطة النقد لجميع المؤسسات الخاضعة لإشرافه¹¹.

¹⁰ آل محمود ، عبد الناصر، مدى الحاجة ألى تقنين التدقيق والرقابة الشرعية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر شورى الخامس، 2013م، وانظر: بكر، محمد داوود، تقنين أعمال الهيئات الشرعية: معالمه وآلياته، دون مكان النشر، دون سنة النشر.

¹¹ انظر: مشعل، عبد الباري، توحيد المرجعية الشرعية للمالية الإسلامية على المستوى الدولي، مؤتمر أيوفي البنك الدولي في نسخته الثانية عشر، البحرين، 2017م.

ولتفعيل المرجعية الشرعية في المؤسسة أولاً : لا بد من توحيد المرجعية الشرعية ويقصد بها¹²: أن يكون حق إصدار القرار الشرعي محصوراً في جهة واحدة على مستوى المؤسسة هي الهيئة الشرعية للمؤسسة، ولا يجوز يكون متاحاً للمؤسسة أن تتلقى أحكاماً شرعية تتصل بأعمالها من غير الهيئة الشرعية الخاصة بها، ثانياً: لا بد من إلزامية المرجعية الشرعية ويقصد بها أن يتمتع القرار الشرعي بقوة ملزمة قانونياً بمجرد صدوره عن الهيئة وأن يكتسب صفة الإلزام من مصدره، وليس من قبول إدارة المؤسسة لهذا الإلتزام، ثالثاً: لا بد من كفاية المرجعية الشرعية وهي أن يكون القرار الشرعي شاملاً لجميع المعاملات المطبقة في المؤسسة، رابعاً: كفاءة المرجعية الشرعية وهي أن تكون القرارات بصيغة يمكن الاستناد إليها عملياً في تطبيق المعاملات في المؤسسة.

الفرع الثاني: تفعيل المراجعات الشرعية:

المقصود بتفعيل المراجعة الشرعية هو: فريق التدقيق الشرعي المهني بالتأكد من سلامة تطبيق المرجعية الشرعية "القرارات الشرعية" في المؤسسة.

وفي ظل مرجعية شرعية موحدة وملزمة وكفاء للمؤسسة المصرفية الإسلامية في فلسطين ستعمل على تعزيز المراجعة اللاحقة والذي يمثل في ضمان سلامة تطبيق قرارات الهيئة الشرعية لأن وجود المرجعية الكفاء يعين على التنفيذ الصحيح شرعاً .

الفرع الثالث: تفعيل الوضع التنظيمي للرقابة الشرعية في فلسطين¹³:

ومن أبرز متطلبات تفعيل الوضع التنظيمي للمراجعات الشرعية ما يأتي:

1- استقلال المراجعة الشرعية: ويقصد بها استقلال الرقابة الشرعية الداخلية بتبعيتها لجهة مرموقة داخل الهيكل التنظيمي "التعيين والفصل والمكافأة والمساءلة والتقرير" لهئية الرقابة الشرعية مباشرةً وهيئة الرقابة تتبع للجمعية العمومية.

¹² للمزيد انظر: آل محمود، عبد الناصر، توحيد المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق الشرعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، 2011م.

¹³ انظر: مشعل، عبد الباري، سلامة تطبيق القرارات الشرعية، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي، جدة، 2008م.

أقول: إذا أرادت البنوك الإسلامية في فلسطين النجاح المستمر عليها أن تعرف قيمة مهنة الرقابة والتدقيق الشرعي، وأن تعلم أن دائرة الرقابة الشرعية هي صمام الأمان، ولها الدور الرئيسي في طمأنة الجمهور في سلامة التعامل الشرعي، ولتحقيق ذلك عليها إعادة النظر في عمل الرقابة الشرعية بحيث تجعلها دائرة مستقلة، وأن تحقق لها متطلباتها بشكل كامل.

2-الفصل بين الوظائف المتعارضة: مثل الجمع بين وظيفة الفتوى، ووظيفة التدقيق الداخلي، الجمع بين وظيفة الفتوى ووظيفة العمل التنفيذي، حيث إن الجمع بين وظيفتين يضعف استقلال الرقابة الشرعية ويضعفها كنظام، ويخفض من مستوى ضمان سلامة تطبيق قرارات هيئة الرقابة الشرعية.

3-كفاءة الموارد البشرية: يتطلب تخريج طلاب من الجامعات الفلسطينية يتمتعون بكفاءة مهنية وشرعية، و لهم القدرة على أداء وظيفة التدقيق الشرعي من الناحية العملية ويحملون شهادات خبرة عملية من مؤسسات دولية معترف بها مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(أيوفي)، والمجلس العام للخدمات المالية الإسلامية... الخ.

ويجب على دوائر الموارد البشرية في البنوك الإسلامية الفلسطينية توجيه السياسات لدعم الكفاءة المهنية والشرعية في مجالات التنفيذ المختلفة، وعلى البنوك أن تراعي ما يأتي:

-سياسات التعيين والتوظيف.

-سياسات التأهيل المستمر بالتدريب.

-سياسات الرواتب العلاوات والترقيات والمكافآت السنوية لموظفي التدقيق الشرعي: أتعجب واتساءل !! كيف موظف الرقابة الشرعية راتبه مثل راتب أي موظف في البنك!!! هل يعقل راتب المراقب والمدقق مثل راتب الموظف الذي أراقب عليه؟؟ هذا النهج الذي تسلكه الإدارات في البنوك لا يحقق الشفافية والنزاهة في العمل...، وهذا يفتح باب إمكانية إرشاء موظف الرقابة الشرعية(ضعيف الإيمان) ليغض الطرف عن بعض الحقائق التي اكتشفها في جولات تدقيقه.

ولتفعيل آلية عمل الرقابة الشرعية لا بد من التطوير المستمر لموظفي الرقابة الشرعية وذلك بإرسالهم لحضور المؤتمرات والندوات والمحافل الدولية المختصة بالتمويل الإسلامي، وإتاحة كل الإمكانيات للتواصل بين دوائر الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية العالمية، وإعطاء الدعم المادي الكافي لدوائر الرقابة الشرعية لتحقيق ذلك، لأن هذا سيجعل من المدقق الشرعي محيط بكل مستجدات التمويل الإسلامي من صيغ وعقود، ومن هنا يأتي دور المراقب الشرعي في تطوير منتجات البنك بما يتناسب مع متطلبات العصر.

المطلب الثالث: الرقابة الشرعية في فلسطين كما ينبغي أن تكون.

الفرع الأول: استقلالية الرقابة الشرعية في فلسطين:

إذا أردنا المثالية للرقابة الشرعية يجب اعتماد الرقابة الشرعية دائرة مستقلة إدارياً ومالياً وأن تتبع لهيئة الرقابة الشرعية، وأن يظهر هذا الاستقلال بخط متواصل تابع للهيئة على الهيكل التنظيمي للمؤسسة، فهذا يمكن المراقب والمدقق الشرعي من أداء عمله بكل استقلالية وموضوعية وحياد، دون التعرض إلى مواقف محرجة قد تهدد فصله من عمله عند كتابته تقارير لا تناسب رأي الإدارة التنفيذية.

الفرع الثاني: مشروعية تقنين الرقابة الشرعية:

مع تطور عمل المصرفي الإسلامي في فلسطين وزيادة عدد البنوك الإسلامية في فلسطين إلى ما يزيد عن 60 فرعاً ومكتباً، أصبح من الضروري وضع قانون خاص لدائرة الرقابة الشرعية من قبل سلطة النقد أو من قبل الجهات العليا صاحبة الاختصاص، ومن مزايا هذا التقنين:

-تصبح معه الأحكام واضحة مضبوطة يسهل الرجوع إليها، وسلامة في التطبيق.

-سرعة الفصل في المنازعات .

-يشكل التقنين دافعاً قوياً لدراسة الشريعة الإسلامية في ضوء القانون المقارن ومن ثم نوعاً من الاستقلال التشريعي المطلوب.

-سهولة رجوع الناس جميعاً بمختلف ثقافتهم إلى التقنين والاطلاع على مواده .

مدى الحاجة إلى التقنين¹⁴:

1-الاطمئنان إلى سلامة التطبيق ودعم الثقة في أعمال ونشاطات المؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين عن طريق الدور الخطير الذي يجب أن يؤديه تقرير الهيئة الشرعية وما يتضمنه من عناصر جوهرية وأساسية حول نشاط المؤسسة الفعلي ومدى قدرتها على النمو مستقبلاً والاستمرار¹⁵.

2-تطوير الأداء في المؤسسات المالية في فلسطين وتنميط التشغيل: إعداد نموذج تشغيلي يتضمن الصيغ والأدوات التمويلية والاستثمارية والخدمات والتشغيل الفعلي، وأيضاً إعداد نموذج تشغيلي للرقابة والتدقيق الشرعي للمعاملات التي يقوم بها داخل المؤسسة.

3-يعمل على تنظيم العلاقة بين المؤسسات المالية الإسلامية والجهات الرقابية والإشرافية في الدولة.

4-يعمل على تنظيم العلاقة بين الدوائر داخل المؤسسة، بحيث يتم الفصل بين الوظائف المتعارضة.

5-الشفافية: حيث تؤدي تقارير الهيئة دوراً غاية في الأهمية يتمثل في إمكانية الاعتماد أو الوثوق في أعمال ونشاطات المؤسسة وما تقدمه من معلومات ولتعزيز هذا الجانب يجب أن يكون قانون واضح.

6-يعمل القانون على بيان مهام وصلاحيات ومسؤوليات الرقابة الشرعية في البنوك.

7- إن سيادة القانون يمنح المؤسسات المالية الإسلامية يعمل على وجود نمط موحد للرقابة الشرعية، أسوة بالبنوك التقليدية.

الفرع الثالث: نقابة المدققين الشرعيين¹⁶:

بعد أن كثرت وتوسعت البنوك الإسلامية في فلسطين فوصلت إلى ثلاثة بنوك، وأصبح عدد المراقبين والمدققين الشرعيين فيها إلى (9) ، فأصبح من الضروري وجود نقابة تجمع بينهما، والنقابة المهنية أو الرابطة

¹⁴ انظر: آل محمود ، عبد الناصر، مدى الحاجة إلى تقنين التدقيق والرقابة الشرعية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر شوري الخامس، 2013م.

¹⁵ انظر: بكر، محمد داوود، تقنين أعمال الهيئات الشرعية: معالمه وآلياته، دون سنة نشر ولا مكان النشر.

¹⁶ انظر: العنزي، عصام، رابطة المدققين الشرعيين، ورقة عمل، مؤتمر شوري الأول، 2009م.

تهدف إلى الدفاع عن مصالح أعضائها جماعة كانوا أو أفراداً بحكم مركزهم القانوني كأعضاء في النقابة، وهذا يتطلب وجود قانون يعترف بمهنة الرقابة والتدقيق الشرعي أولاً، وأهمية وجود هذه النقابة هو العمل على تجميع المصالح والتقريب بينها والعمل على تطوير عمل الرقابة الشرعية بين البنوك الثلاثة في فلسطين، والهدف من وجود نقابة للمراقبين والمدققين الشرعيين هو:

- 1-التحقق من صحة تطبيق قرارات وتوصيات الهيئات الشرعية.
- 2-تبادل الخبرات بين المدققين الشرعيين والاستفادة من بعضهم البعض.
- 3-تطوير مهنة الرقابة الشرعية.
- 4-تحديد الشكل الصحيح لموقع المراقب والمدقق الشرعي.
- 5-توحيد إجراءات ولوائح التدقيق بين المدققين.
- 6-إقامة الدورات المختصة في الرقابة والتدقيق الشرعي.
- 7-السعي إلى إيجاد آلية مشتركة للوصول إلى قرارات موحدة في المسائل المهمة من خلال علاقة المدققين والمراقبين الشرعيين بالهيئات الشرعية.
- 8-توفير ما تحتاجه المؤسسات المالية الإسلامية من كوادر بشرية في التدقيق والرقابة الشرعية.
- تهيئة المدققين والمراقبين الشرعيين لتولي منصب أعضاء في هيئات الرقابة الشرعية.
- 9- نشر الأبحاث المتعلقة بالرقابة الشرعية.

الفرع الرابع: كادر بشري مؤهل:

على الجامعات والمعاهد ودائرة الموارد البشرية في البنوك الإسلامية أن تعمل على تأسيس وتخريج كادر وطاقم بشري مؤهل شرعياً ومهنيّاً وعملياً قادر على أداء وظيفة الرقابة والتدقيق الشرعية بكل مهارة وإبداع وقوة، حيث تمكنه من الحصول على الشهادات الدولية في المالية الإسلامية، ومتابعة التطورات المستجدة على البنوك

الإسلامية من صيغ وعقود... الخ، وتطويره شرعياً بفقهِ المعاملات، وكذلك قانونياً ومحاسيباً وإدارياً ومالياً، وأن يكون لديه قدرة على التحدث والقراءة باللغة الانجليزية بحدود تمكنه من القيام بعمله الرقابي.

الخاتمة:

توصلت هذه البحث إلى النتائج التالية:

1- تبين خلال البحث أن الرقابة الشرعية في فلسطين لها عدة أشكال من حيث الوضع التنظيمي، فبعض البنوك جعلتها دائرة مستقلة، وبعض البنوك اعتبرتها وحدة، والشكل المثالي المطلوب هو اعتماد الرقابة الشرعية كدائرة مستقلة لها وضعها التنظيمي ولها ميزانيتها الخاصة ولها كوادرها البشري الكافي المؤهل شرعياً ومهنياً.

2- تبين خلال البحث أن الرقابة الشرعية في فلسطين تعاني من عدم الاستقلال المالي والإداري، فالأصل في الرقابة الشرعية أن تتبع للهيئة فنياً وإدارياً، والهيئة تتبع للجمعية العمومية مباشرة بخط متواصل، وذلك لتستطيع الرقابة الشرعية القيام بواجبها بكل موضوعية وحيادية وشفافية.

3- أظهر البحث أن الرقابة الشرعية في فلسطين تعاني من نقص وقلة الكوادر البشرية المؤهلة مهنياً وشرعياً، فالأصل وجود طاقم بشري مؤهل عملياً وشرعياً قادر على القيام بوظيفة التدقيق والرقابة الشرعية.

4- توصل البحث أن تضارب الفتاوى والقرارات بين الهيئات في البنوك الإسلامية يؤدي إلى إعاقة عمل الرقابة الشرعية، ويؤدي إلى إحداث اضطراب وبلبلة بين الهيئات مع بعضها وبين الجمهور، والمطلوب هو توحيد الفتوى في العقود النمطية، واعتماد العقود النمطية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين.

5- بين البحث ضرورة وضع قانون خاص ينظم عمل الرقابة الشرعية في فلسطين على المؤسسات المالية الإسلامية، ويعترف بوظيفة ومهنة التدقيق والرقابة الشرعية من قبل السلطات العليا (سلطة النقد) .

6- توصل البحث إلى ضرورة تأسيس نقابة أو رابطة للمدققين والمراقبين الشرعيين في فلسطين، وذلك للعمل على تجميع المصالح والتقريب بينها، والعمل على تطوير عمل الرقابة الشرعية بين البنوك الثلاثة في فلسطين.

التوصيات:

- 1-يوصي الباحث بضرورة وجود هيئة رقابة شرعية عليا تابعة لسلطة النقد للرقابة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، وبضرورة وجود فريق مدققين شرعيين مؤهلين شرعياً وقانونياً ومحاسبياً وإدارياً.
- 2-يوصي الباحث بضرورة وجود نقابة أو جمعية للمدققين والمراقبين الشرعيين في فلسطين.
- 3-يوصي الباحث بضرورة استقلال دائرة الرقابة الشرعية فنياً وإدارياً، من خلال تبعيتها لهيئة الرقابة الشرعية مباشرة من حيث التعيين والعزل والرواتب...الخ.
- 4-يوصي الباحث بضرورة تقنين الرقابة الشرعية من قبل السلطات العليا في فلسطين.
- 5-يوصي الباحث بضرورة تخريج كادر بشري مؤهل شرعياً ومهنياً قادر على القيام بوظيفة التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية.
- 6-يوصي الباحث بضرورة عقد اجتماعات دورية بين الهيئات الشرعية في البنوك تعمل على تقليل وتقريب الفوارق بين الفتاوى والقرارات، وتخفيف حدة التضارب في الفتاوى.
- 7-يوصي الباحث بضرورة أن يكون موظفي التمويل في البنوك الإسلامية من خريجي المصارف الإسلامية مع تأهيلهم محاسبياً وإدارياً ما أمكن ذلك.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع:

- معيار الضبط رقم(1)، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2005م، معتمد 1997م.

-دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، بند الرابع عشر، الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، 2017م.

-شويدح، احمد، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الحادي عشر، دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية ، كلية الشريعة ، غزة، 2003م.

-آل محمود، عبد الناصر، مدى الحاجة إلى تقنين التدقيق والرقابة الشرعية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر شورى الخامس، 2013م.

-آل محمود، عبد الناصر، توحيد المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق الشرعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، 2011م.

-مشعل، عبد الباري، الرقابة الشرعية للمصرف المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الإمارات، كلية الشريعة، 2005م.

-مشعل، عبد الباري، سلامة تطبيق القرارات الهيئة الشرعية، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي، جدة، 2008م.

-مشعل، عبد الباري، توحيد المرجعية الشرعية للمالية الإسلامية على المستوى الدولي، مؤتمر أيوفي البنك الدولي في نسخته الثانية عشر، البحرين، 2017م.

-مشعل، عبد الباري، سلامة تطبيق قرارات الهيئة الشرعية، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي، جدة، 2008م.

-العنزي، عصام، رابطة المدققين الشرعيين، ورقة عمل، مؤتمر شورى الأول، 2009م.

-الميس، خليل ، المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة العشرون، دون سنة.

-شندي، إسماعيل، دور هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني في ضبط العمل المصرفي وتطوره، ورقة علمية محكمة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر "الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود من نشأتها"، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017م.

-إرشيد، محمود، الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الإسلامية الفلسطينية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2012م.